خادم الحرمين.. هكذا عهدكم الوطن مفتاحاً للخير مغلاقاً للشر

الأمير عبدالعزيز بن ماجد*

■ لا يسع المرء في مثل هذه المواقف إلا أن يرفع يديه للمولى عز وجل بالدعاء الصادق لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - بأن يجزيه عن ما قام به نحو وطنه وأمته خير ما يجزي به عباده الصالحين، وكم كانت الفرحة غامرة عند كل المواطنين عندما رأوه - يحفظه الله - يخاطبهم وهو في أتم الصحة والعافية بعد أن من الله عليه بالشفاء وعاد إلى أرض الوطن يحمل كل معاني الحب والوفاء لهذا الوطن الغالي ولهذا الشعب النبيل، ومن يتعمق في هذا الموقف يستذكر قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ((.... إن من الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر وان من الناس مفاتيح للشر مغاليق للخير، فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه، وويل لمن جعل الله مفاتيح الشر على يديه)) حيث يلمس المتابع المتجرد أن هذا الملك الصالح إنما هو - بإذن الله - أحد مفاتيح الخير ومغاليق الشر، وما هذه الأوامر الكريمة بما تحمله من دلالات للخير ومنع للشر إلا تأكيد على أنه - يحفظه الله - ممن يحملون لواء الحق والعدل، فليبارك لنا المولى عز وجل في عمره، ويجزيه عنا خير الجزاء.

حقاً: لقد استبشر المواطنون بكل فئاتهم بتلك الأوامر الملكية الكريمة التي صدرت يوم ١٤٣٢/٤/١٣هـ بعد أن استمعوا إلى تلك الكلمة الصادقة التي وجهها سيدي خادم الحرمين الشريفين إلى أبنائه وبناته في هذا الوطن الغالي، وما مثله ذلك من شعور متبادل بين القيادة والشعب، وهذه ولله الحمد من أهم الخصائص التي يتميز بها هذا الوطن وقادته.

عشرون أمراً ملكياً تصب في مسيرة التنمية الشاملة، حيث أوجدت هذا الكم الهائل من المشاعر العفوية والصادقة من أبناء هذا الوطن نحو قائد مسيرتهم - يحفظه الله -.

لا يمكن للمتابع أن يستعرض كل ما صدر في مقال عابر، أو أن يوفي لهذا القائد حقه من الشكر والامتنان لقاء ما قدمه ويقدمه لهذا الوطن وأبنائه، لكنها لحظة من لحظات الشعور الوطني تستوجب منا الحديث عن بعض هذه القرارات الإستراتيجية ولو على سبيل الإشارة لتناول الأبعاد الإيجابية لها، وما تشكله من نقلة نوعية متقدمة في مسيرة التنمية الشاملة، ولعل من أهم هذه القرارات إنشاء ((الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة الوظيفية))، حيث جاء إنشاؤها كهدف استراتيجي ، وهاهو خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - يَفي بوعده عندما قال: ((سأضرب هامة الجور والظلم بسيف الحق والعدل))، وما ذلك إلا لإيمانه أنه إنما يستمد قوته من الله ثم من شعبه، فحقق ما وعد به، بعد أن أخضع هذا المشروع للدراسة والبحث الواسع، من خلال إدراكه أن هذا يعني تحولاً جذرياً في ضبط الإجراءات، كيف لا ؟ وهو أول من نادى بتحقيقه يوم كان ولياً للعهد عندما أصدر تعميماً قوياً عام ١٤٢٢هـ بشأن ((التأكيد على عدم تعطيل مصالح الناس وحقوقهم، والحرص على الأمانة والإخلاص، والمحاسبة، وعدم الاستهانة بالعمل الموكل للموظفين، والرفع أولاً بأول عن أي مواضيع موجودة لدى الأجهزة وعدم تركها فترة طويلة)) ثم تعاهد هذه الرؤية إلى أن ظهرت كواقع بإنشاء هذا الجهاز المختص، حيث أدرك بحسه الوطني الصادق أن تكلفة الفساد عالية جداً، وأن آثاره المدمرة تفرض ضرورة الاهتمام به، عندما تصبح قضايا الفساد أو بعض ممارساته سلوكاً وظيفياً يضعف من كفاءة أداء الأجهزة العاملة، فيختل ميزان العدالة، وتتضرر المصلحة العامة.

وإذا كانت القاعدة الشرعية والأخلاقية تستهدف بالدرجة الأولى جلب المنفعة ودفع المضرة، فإن كل سلوك يخالف هذه القاعدة يعتبر ((منحرفاً)) ويصب في خانة الفساد، ولهذا جاء الأمر الملكي بإنشاء الهيئة المختصة بمكافحة الفساد من منطلق قناعته - يحفظه الله - بأن مسئولية الدولة في النظام الإسلامي وفي النظم المستحدثة كافة ترتكز أساساً على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة، سواء من خلال الوظائف العامة بحسن إدارة المال العام واختيار الموظفين الأكفاء، ومحاسبة المقصرين، أم من خلال وسائل المكافحة المتنوعة بوضع الأنظمة، وضبط مسائل التجريم والعقاب، أم من خلال الوازع الديني والأخلاقي المرتبط بالقيم والمبادئ.

إن إنشاء هذه الهيئة يعني أننا أمام نقلة نوعية متقدمة جداً في ضبط الإجراءات لا سيما في هذه المرحلة التي زادت فيها فرص التنمية، وتعددت اهتمامات الدولة في كل جانب، الأمر الذي تنتشر معه حالات الفساد إلى أن تشكل ((ظاهرة)) تستدعي الحل، ومن هنا أصبح الفساد من أهم الموضوعات التي شغلت كافة دول العالم بعد أن ارتبط بالجريمة والجريمة المنظمة، فَعُقدت من أجله المؤتمرات، ورُصدت الأموال الطائلة لمكافحته، وشُكِّلت لهذا لجَان دولية تعمل على كشف حالات الفساد على مستوى العالم، لما له من آثار مدمرة للمجتمعات باعتباره من أهم أسباب التخلف الاجتماعي والاقتصادي، واختلال ميزان العدالة والمساواة ، وانتشار الظواهر الإجرامية الخطيرة، ولهذا جاء حرص المملكة على محاربة هذه الآفة، حيث تولى سيدي النائب الثاني وزير الداخلية مسئولية وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة الوظيفية التي تمت موافقة المقام السامي عليها عام ١٤٢٨هـ ووضعت كأساس لهذا التوجه الذي تحقق بإنشاء الهيئة بهدف تصحيح الانحرافات التي أدت إلى ضعف أداء بعض الأجهزة وتعثر بعض المشاريع أو التلاعب فيها، وإلى عدم وصول الحقوق إلى المواطن بالصورة التي يتطلع إليها ولاة الأمر، ولهذا فإن تطلعات المواطن تتجه أكثر من أي وقت مضى إلى مقاومة الفساد وكيفية حفظ المال العام لاسيما بعد أن انكشفت حالات فساد ما كان لها أن تحدث لو كانت هناك رقابة صارمة على الأداء.

ربما اطمأن بعض الفاسدين بأنهم فوق الشبهات أو أنهم خارج إطار المساءلة، وأن لا أحد قادر على كشف فسادهم، وعندما أيقنوا بذلك وبسطوا نفوذهم، وتعدى أذاهم، ووصل شرهم إلى التأثير على جوانب التنمية، ها هو خادم الحرمين الشريفين يضرب هاماتهم بسيف العدل، ويضعهم أمام مسئولياتهم إما الوفاء لهذا الوطن وإما العقاب ؟ فالحق أحق أن يتبع ولا عذر لأحد بعد اليوم، لاسيما وقد تم ربط هذا الجهاز بمقامه الكريم الأمر الذي يجعله يستمد قوته من قوة ولي الأمر مباشرة.

علينا أن ندرك جيداً وفي هذه المرحلة بالذات أن مواجهة الفساد تتطلب إرادة وعزيمة صادقة وقوية، لأن عمق الفساد لا يتوقف عند ارتكاب الأفعال فحسب، بل إن الفاسدين يذهبون إلى أبعد من ذلك عندما يمارسون فسادهم وهم يتقمصون ثوب الصلاح وحماية المصلحة العامة، كما أشار إلى ذلك المولى عز وجل بقوله: «وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون» ((الآية ١١، ١٢، البقرة)).

ولأن بعضهم قد يجد من يدافع عنه من خلال حسن النية أو تبادل المصالح، فإن الفاسدين سيقاومون بكل شراسة أي تغيير يهدد مكتسباتهم، وسيعملون جاهدين لتغيير استراتيجياتهم لتحقيق الفساد، وسيُشعرون من حولهم وكأن الأمر لا يعنيهم من قريبَ أو بعيد، وقد يزايد بعضهم على القيم الأخلاقية بأنهم ضد الفساد، ويطالبون بتطبيق الأنظمة وإنزال أشد العقوبات على مرتكبيه، وقد لايتورعون عن إلحاق الضرر بمناوئيهم وإلصاق التهم بهم، وربما الاعتداء عليهم بالطرق التي يبدعون فيها، وهذا يتطلب الأخذ بوصية لقمان عندما أوصى ابنه في قوله تعالى: ((يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر وأصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور)) آية ١٧ لقمان.

إن جرائم الفساد تستخدم كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها، والأشخاص الفاسدون سواء كانوا من أصحاب السلطة الوظيفية أم من ذوي النفوذ يبدعون في التلاعب بالأنظمة، واستغلال الفرص، وتفسير التعليمات، لكي يصلوا إلى أهدافهم دون ترك آثار، ولهذا لا بد أن يكون التصحيح بنفس المستوى من الإبداع لكي يفهموا الرسالة جيداً !!! .

ومن هنا لا بد من تغيير الوسائل التي تُعتمدَ سابقاً في كشف حالات الفساد، والتشخيص الدقيق للخصائص التي يعتمد عليها، ومعرفة كل الجوانب التي ترافقه، مع التركيز على الإجراءات الوقائية، وإيجاد القيم المحفزة للعمل الشريف، والصدق والنزاهة، وألا يقتصر ذلك على مجرد الوعظ والإرشاد، بل من خلال إشاعة القيم الأخلاقية، والمواطنة الصادقة عند كل أصحاب السلطة الوظيفية وأصحاب النفوذ بمختلف مستوياتهم، مع إتاحة الفرصة للجميع بالإطلاع على المعلومات، والتعامل مع الواقع بكل شفافية، وكشف أي حالة فساد تظهر، ومتابعة مرتكبها كائناً من كان، وعدم حمايته مهما كانت الأسباب، وألا نتلمس أي عذر في الدفاع عن الفاسدين، أو نربط عدم محاسبتهم بأسباب لا علاقة لها بالواقع أو نكتفي بمجرد إبعادهم عن مناصبهم، في الوقت الذي ينوء فيه المجتمع بحَمل آثار فسادهم التي قد تصل أحياناً لمستوى الجريمة عندما يَحوُلون دون وصول الخدمة للمواطن البسيط وصاحب الحاجة فينعكس ذلك سلباً على الأمن العام، وعلى تحمل أجهزة الدولة نتائج تقصير هذا المسئول أو ذاك، وبالتالي تُولِّد الشعور بعدم الرضا واختلال ميزان العدالة !!!.

إن المواطن الصالح هو صمام الأمان لوحدة هذا الوطن كما قال خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - وأكد عليه رجل الأمن الأول سيدي سمو النائب الثاني وزير الداخلية عندما قال في حديث سابق أن تقصير بعض الجهات في إيصال الخدمة للمواطن ستتحمل نتائجه أجهزة الأمن، وهذا يحملنا جميعاً مسئولية القيام بواجباتنا على الوجه الأكمل من خلال إدراكنا لمسئولياتنا الوطنية، ونبذ الفاسدين وهم ولله الحمد (قلة) واتخاذ موقف واضح معهم، حيث أدركوا الآن أن الوقت قد حان لكشف أي تلاعب يؤدي إلى الفساد ويحد من فرص التنمية التي يرعاها ولاة أمر هذه البلاد وعلى رأسهم سيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد وسمو سيدي النائب الثاني - يحفظهم الله - وأن تحقيق العدل ورفاهية المواطن هدف ثابت لا يمكن التخلي عنه أو التأثير عليه.

حمى الله بلادنا من كل مكروه، وأدام علينا نعمة الأمن والأمان ((وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)) .

وبالله التوفيق،،،

*أمير المدينة المنورة

قائد معسكر الجنادرية: الخطاب الملكي يعكس مدى التلاحم الذي تشهده مملكتنا بين الشعب والقيادة

الرياض - عبدالمحسن الدبيخي

العميد الزامل

■ عبر قائد معسكر الجنادرية العميد عبدالرحمن الزامل عن سعادته بالاوامر الملكية التي صدرت بمناسبة الكلمة السامية التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- متوجها بها الى أبنائه وبناته شعب المملكة الكريم والأوامر الملكية الكريمة التي تلتها، وبما تضمنت من معان غالية لمست كافة أبناء الشعب السعودي وسعت الى تحقيق رفاهية الوطن والمواطن، كما دعمت هذه القرارات السامية مؤسسات الدولة مدنية وعسكرية، وجسدت ما يتمتع به المواطن من محبة وتقدير لديه -أيده الله- مشيراً إلى أنها كانت كلمة الوالد القائد الى أبنائه المواطنين الذين يعرفهم جيدا ويشعر بهم، وهذا ليس بمستغرب على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود الذي هو دوما مع شعبه الوفي فبفضل من الله عز وجل ثم بقيادته الحكيمة أصبح هذا الوطن بمثل هذه القوة والتماسك.

ووصف سعادته الخطاب الملكي الكريم الذي توج به خادم الحرمين الشريفين الأوامر الملكية -يوم أمس- بأنه خطاب يعكس مدى التلاحم الذي تشهده مملكتنا الغالية بين شعبها وقيادتها الرشيدة وقال إن الأوامر الملكية التي شملها الخطاب تصب جميعها في رفاهية الشعب بكل مكوناته من مدنيين وعسكريين وعلماء ورجال علم وكافة القطاعات العامة والخاصة مضيفا أن تلك القرارات تاريخية وتعد مفخرة لكل مواطن ومواطنة في المملكة وجاءت استشعارا من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وحرصه على أبنائه وبناته المواطنين.

وقال قائد معسكر الجنادرية إن الشعب السعودي سيرى بمشيئة الله تعالى في المستقبل القريب الآثار الإيجابية لهذه القرارات على حياة المواطن ورفاهيته من خلال الأعمال التطويرية لجميع القطاعات في البلاد.

الشركة السعودية لإعادة التأمين «إعـــادة» التعاونية

إعـــادة Saudi Re

شركة مساهمة سعودية

تابع - القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ م

قائمة نتائج عمليات إعادة التأمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بالريال السعودي)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
إجمالي الأقساط المكتتبة	٨	١٠٧,٤٧٥,١٨٥	٥١,٠٥٣,١٢١
أقساط معاد إسنادها	٨	(٩٩,٩٨٩,٥٩٤)	(٣٤,٧٩٥,٠٥٦)
صافي الأقساط المكتتبة		٤٠,٤٩٩,٥٩١	١٦,٢٨٨,٠٦٥
التغير في صافي الأقساط غير المكتسبة	٨	(١١,٣٨٧,٩٧٧)	(٧,٩٤٠,٨٨٧)
صافي الأقساط المكتسبة		٢٩,١٠٤,٦١٤	٨,٣٤٩,١٧٨
صافي المطالبات المسددة	٢٧	(٨,٩٩٦,٩٢١)	١,٦٧٥,١٤٠
التغير في صافي المطالبات تحت التسوية	٩	(١٠,٩٦٣,٩٥٨)	(٦,٧٥١,٦٥٤)
إجمالي تكاليف الاكتتاب	١٠	(٢٠,٧٨٤,٩٨٧)	(٥,٩٤٨,٦١٨)
عمولات على عمليات معاد إسنادها	١٦	١٥,٨٩٩,٧٥٦	٤,٨٠٨,١٩٤
مصاريف فائض الخسارة		(١,٦٩٩,٩٧١)	(١,٥٧٦,١٩٢)
صافي نتائج الاكتتاب		٣,٣٣٤,١٩٣	٥٤٩,٠٧٨
مصاريف عمومية وإدارية	٢١	(٢٤,٦٢٩,٩٨٤)	(٢٠,٤٨٤,٩٨٤)
مكافآت ومصاريف مجلس الإدارة	٢٢	(٥٨٩,٩٣٥)	(٦٠٩,٧٢٧)
صافي العجز من نتائج عمليات إعادة التأمين	٢٦	(٢١,٩٣٥,٤٥٦)	(٢٠,٥٤٥,٦٣٣)
صافي العجز المحول إلى قائمة عمليات المساهمين		٢١,٩٣٥,٤٥٦	٢٠,٥٤٥,٦٣٣
صافي نتيجة السنة		-	-

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بالريال السعودي)

	إيضاحات	المساهمين المؤسسين الخليجيين والجمهور العام			المساهمين المؤسسين غير الخليجيين			المجموع		
		رأس المال	احتياطي نظامي	الأرباح المبقاة / (العجز المتراكم)	رأس المال	احتياطي نظامي	الأرباح المبقاة	رأس المال	احتياطي نظامي	الأرباح المبقاة / (العجز المتراكم)	المجموع
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩	١٩	٩٤١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٣,٨٨٥	١٩,٥٩٥,٦٩٧	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٠١,٢٠٠	٨٩٤,٩٤١	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,١٠٥,٠٨٥	٢٠,٤٢٠,٣٣٨	١,٠٢٥,٥٢٥,٤٢٣
صافي دخل السنة		-	-	٤,٥٤٤,٩٧٣	-	-	٢٨٤,٩٢٣	-	-	٤,٨٢٩,١٩٦	٤,٨٢٩,١٩٦
الزكاة وضريبة الدخل	١٨	-	-	(٢٤,٢٢٢,٠١٩)	-	-	(٥٠,٠٠٠)	-	-	(٢٤,٢٧٢,٠١٩)	(٢٤,٢٧٢,٠١٩)
تحويل إلى احتياطي نظامي	٢٠	-	٩٠٨,٥٥٥	(٩٠٨,٥٥٥)	-	٥٦,٩٥٤	(٥٦,٩٥٤)	-	٩٦٥,٥٣٩	(٩٦٥,٥٣٩)	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		٩٤١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧١٢,٤٤٠	(١,٥٦٠,٨١٤)	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٨,١٥٤	٦,٠٧٦,٥٨٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٧٠,٩٩٤	(٤٣٨,٣٣٤)	١,٠٠٥,٥٣٢,٦٠٠
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٠	١٩	٩٤١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧١٢,٤٤٠	(١,٥٦٠,٨١٤)	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٨,١٥٤	٦,٠٧٦,٥٨٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٧٠,٩٩٤	(٤٣٨,٣٣٤)	١,٠٠٥,٥٣٢,٦٠٠
صافي دخل السنة		-	-	٥٩,٩٥٢	-	-	٣,٣٩٠	-	-	٥٩,٩٧٧	٥٩,٩٧٧
الزكاة وضريبة الدخل	١٨	-	-	(٢١,٢٣٣,٤٦٥)	-	-	(٦٦٤)	-	-	(٢١,٢٧٤,٠٧٩)	(٢١,٢٧٤,٠٧٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠		٩٤١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧١٢,٤٤٠	(٢٢,٥٣٤,٣٢٢)	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٨,١٥٤	٦,٠٧٩,٢٣٦	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٧٠,٩٩٤	(٢١,٦٧٩,١٢٦)	٩٨٤,٤١٤,٩٩٨

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة عمليات المساهمين الشاملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بالريال السعودي)

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
صافي دخل السنة		٥٦,٢٧٧	٤,٨٢٩,١٩٦
مصاريف شاملة أخرى :			
الزكاة وضريبة الدخل	١٨	(٢١,٢٧٤,٠٧٩)	(٢٤,٢٧٢,٠١٩)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة		(٢١,٢١٧,٨٠٢)	(١٩,٨٩٢,٨٢٣)

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة عمليات المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بالريال السعودي)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
دخل عمولات خاصة من ودائع لأجل		١٢,١٩٥,٢٥٨	١٧,٩٤٧,٠٦٨
دخل عمولات خاصة من سندات دين		٨,١٩٠,١٨٩	٨٠٨,٨٧٧
أرباح محققة من استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل	١٤	١,٦٥٤,٧١٧	٧٢٧,٥٦٨
أرباح غير محققة من استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل	١٤	٢,٩١٥,٨٧٦	٥,٨٩١,٣١٦
خسائر تحويل عملات أجنبية		(٢,٩٠٧,٣٧٢)	-
مصاريف أخرى		(٢٦,٩٣٢)	-
صافي العجز المحول من نتائج عمليات إعادة التأمين		(٢١,٩٣٥,٤٥٦)	(٢٠,٥٤٥,٦٣٣)
صافي دخل السنة		٥٦,٢٧٧	٤,٨٢٩,١٩٦
ربح السهم للسنة	٢٤	٠,٠٠٩	٠,٠٥٨

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

تقرير مراجعي الحسابات

UHY الإسلام
محاسبون قانونيون واستشاريون

ديلويت اند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ديلويت.

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية المحترمين
(شركة مساهمة سعودية)

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية - شركة مساهمة سعودية (الشركة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وقوائم نتائج عمليات إعادة التأمين وعمليات المساهمين وعمليات المساهمين الشاملة والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لعمليات إعادة التأمين والمساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بما في ذلك الإيضاحات حولها والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية . إن هذه القوائم المالية من مسؤولية إدارة الشركة وقد تم إعدادها وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية ووفقا لنص المادة ١٢٣ من نظام الشركات السعودي وقامت لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول هذه القوائم المالية استنادا إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها . تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تشتمل إجراءات المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة ، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. كما تشتمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. باعتقادنا أن مراجعتنا توفر درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأينا حول القوائم المالية.

الرأي المطلق

في رأينا ، أن القوائم المالية تمثل :

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية .
- تتفق القوائم المالية مع نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية .

لفت الانتباه

قامت الإدارة بإعداد هذه القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وليس وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية كما هو مبين في الإيضاح (٢).

ديلويت آند توش
بكر أبوالخير وشركاهم
صندوق بريد ٩٦١٣
الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية

حسام الدين هاشم صيقة
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٧٣)

الإسلام
محاسبون قانونيون واستشاريون
صندوق بريد ٩٩٦٥٨
الرياض ١١٥٥٧
المملكة العربية السعودية

إبراهيم أحمد الجبالي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٣٧)

التاريخ : ١٥ فبراير ٢٠١١
الموافق : ١٩ ربيع الأول ١٤٣٢هـ